الأمم المتحدة

A/AC.109/2002/8

الجمعية العامة

Distr.: General
23 April 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	معلومات أساسية	١-٣	٣
	ألف - لمحة جغرافية	١-٣	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٤-١٩	٣
	ألف - معلومات عامة	٤	٣
	باء - الهيكل الدستوري	٥-٧	٣
	جيم - النظام القضائي	٨-٩	٤
	دال - الأحزاب السياسية والانتخابات	١٠	٤
	هاء - المسائل السياسية	١١-١٧	٥
ثالثا -	الميزانية	١٨-٢١	٦
رابعا -	الاقتصاد	٢٢-٥٦	٧

* قُدمت الوثيقة متأخرة إلى خدمات المؤتمرات دون التوضيح المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٠٨ باء، التي قررت فيها الجمعية أنه إذا قُدم تقرير في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات فإنه ينبغي إيراد أسباب هذا التاخر في حاشية للوثيقة.

060502 020502 02-35040 (A)
0235040

	ألف – لمحة عامة	٢٢-٢٩	٧
	باء – القطاعات الاقتصادية الأولية	٣٠-٣٦	٩
	جيم – المالية	٣٧-٤١	١٠
	دال – النقل والاتصالات	٤٢-٤٩	١١
	هاء – شبكة المياه، والمرافق الصحية والمنافع	٥٠-٥٣	١٢
خامسا –	المسائل العسكرية	٥٤-٥٧	١٣
سادسا –	مسألة الأراضي	٥٨-٥٩	١٤
سابعا –	الأحوال الاجتماعية	٦٠-٨٣	١٤
	ألف – لمحة عامة	٦٠-٦٣	١٤
	باء – القوى العاملة	٦٤-٦٨	١٥
	جيم – التعليم	٦٩-٧١	١٦
	دال – الصحة العامة	٧٢-٧٦	١٧
	هاء – الإسكان	٧٧	١٨
	واو – الهجرة	٧٨-٨١	١٨
	زاي – قضايا حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة	٨٢-٨٣	١٩
ثامنا –	البيئة	٨٤-٨٥	١٩
تاسعا –	العلاقات مع المنظمات/الكيانات الدولية	٨٥-٨٨	٢٠
	ألف – منظومة الأمم المتحدة	٨٦	٢٠
	باء – المنظمات/الكيانات الإقليمية	٨٧-٨٨	٢٠
عاشرا –	مركز الإقليم في المستقبل	٨٩-٩٦	٢٠
	ألف – موقف حكومة الإقليم	٨٩-٩٢	٢٠
	باء – موقف السلطة القائمة بالإدارة	٩٣-٩٥	٢٢
	جيم – نظر الأمم المتحدة في المسألة	٩٦	٢٢

أولا – معلومات أساسية

ألف – لمحة جغرافية

١ – جـــزيرة غوام[١] هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وتقع على بعد ١ ٣٥٠ ميلا جنوب طوكيو و ٣ ٧٠٠ ميل غرب – جنوب غرب هاواي. وتبلغ مساحة غـوام حـوالي ٢١٢ ميـلا مربعـا. وتتـألف مـن منطقتـين جيولوجيتين متمايزتين متساويتين في الحجم تقريبا. فـالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية اللون تحتوي على العدسة المائية الشمالية التي توفر كميات وفيرة من المياه العذبة. أما المنطقة الجنوبية فهي جبلية. ويعتبر مرفأ أبرا الواقع في الجانب الغربي الأوسط من الجزيرة من أكبر المرافئ المحمية في المحيط الهادئ وتعتبر مياهه أكثر المياه العميقة صفاء في المنطقة ما بين هاواي والفلبين. وأصبح اسم عاصمة غـوام هاغاتانيـا بعـد أن غيّره كونغـرس الولايـات المتحـدة الأمريكية من أغانا في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بناء على طلب مندوب غوام. وتعكس هذه التسمية بصورة أدق الطريقة التي يلفظ بها شعب الشامورو الكلمة، وهم السكان الأصليون في غوام.

٢ – **ووفقا للتعداد الرسمي الذي أجراه مكتب التعداد في الولايات المتحدة، بلغ عدد سكان غوام في عام ٢٠٠٠ ما قدره ٨٠٥ ١٥٤ نسمة أي بزيادة قدرها ٦٥٣ ٢١ نسمة (١٦ في المائة) منذ تعداد عام ١٩٩٠**[٢] **ويشمل هذان الرقمان ٧٦٤ ٣ ولادة و ٦٤٨ وفاة**[٣]**، ووفقا للتعدادات تكون سكان غوام من الناحية الإثنية والعرقية من ٣٧ في المائة من الشامورو (وهم السكان الأصليون في الإقليم)، ويبلغ عدد السكان من الدول المرتبطة ارتباطا حرا بالولايات المتحدة ٠٩٤ ١١ نسمة أي بزيادة قدرها ١٢٨,١٨ في المائة منذ عام ١٩٩٠ و ١٧٢ ٦١ نسمة من البلدان الآسيوية الأخرى، أي بزيادة قدرها ٣٠,٩١ في المائة منذ عام ١٩٩٠، وأكبر هذه الفئات هي من الفلبينيين (٧٢٩ ٤٠ نسمة). ومن جهة أخرى بلغ عدد السكان البيض ٥٠٩ ١٠ نسمة، أي بانخفاض قدره ٤٣,٣٣ في المائة منذ عام ١٩٩٠**. واللغة الانكليزية ولغة الشامورو هما اللغتان الرسميتان.

٣ – ومعظم السكان من المسيحيين (٩٠ في المائة) وهم في المقام الأول كاثوليكيون رومانيون. والطوائف الدينية الرئيسية الأخرى هي المعمدانيين والسبتيين، وطائفة قديسي اليوم الآخر والأسقفية البروتستانت. ويوجد بعض اليهود والبوذيين والمسلمين وشهود يهوه[٤].

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

ألف – معلومات عامة

٤ – كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكم المحلي وجعل غوام إقليما منظما. ومنذ ذلك الحين، تدير الإقليم وزارة الداخلية. وغوام إقليم غير مدمج، حيث أن بعض أحكام دستور الولايات المتحدة لا تسري على الجزيرة. ووفقا لقانون الولايات المتحدة، تعتبر غوام، بوصفها إقليما غير مدمج، ”ملكا للولايات المتحدة دون أن تشكل جزءا منها“.

باء – الهيكل الدستوري

٥ – لغوام حكومة منتخبة محليا، تتألف من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة. ويسري حق الاقتراع العام فيما يتعلق بالانتخابات المحلية على الغواميين البالغين ١٨ عاما فأكثر. والغواميون من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنه لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية للولايات

المتحدة ما داموا مقيمين في الإقليم. وينتخب شعب غوام حاكما لفترة خدمة مدتها أربع سنوات. وقد انتخبت غوام أول حاكم لها في عام ١٩٧٠. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته ويقدم تقريرا سنويا إلى وزير الداخلية لإحالته إلى الكونغرس. ويجوز للحاكم إصدار أوامر تنفيذية وتنظيمات وتقديم توصيات بمشاريع قوانين إلى الهيئة التشريعية وعرض آرائه على تلك الهيئة ونقض تشريعاتها.

٦ - كما أخذ الشعب (اعتبارا من عام ١٩٩٨ عندما أدلى سكان الإقليم بأصواتهم في استفتاء لتخفيض عدد أعضاء الهيئة التشريعية من ٢١ عضوا) ينتخب ١٥ عضوا لمجلس الشيوخ، لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية ذات مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل نقض الحاكم للتشريعات. وبموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام.

٧ - وفي عام ١٩٧٢، سُن قانون جديد منح غوام الحق في أن يكون لها مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة دون أن يكون له الحق في التصويت. ويجوز لهذا المندوب الذي تستمر مدة عضويته سنتان أن يصوّت في لجان المجلس ولكن ليس في المجلس ذاته.

جيم - النظام القضائي

٨ - يتألف النظام القضائي المحلي من محكمة كبرى ومحكمة عليا على رأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. ويرأس المحكمة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة في غوام قاض يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، أقر الكونغرس تعديلا للقانون التأسيسي يسمح للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب وزير عدل لغوام في عام ٢٠٠٢.

٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، قدم مندوب غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة، روبرت أندروود، من جديد مشروع قانون، قانون غوام للتمكين القضائي، ينشئ محكمة عليا لغوام تكون مستقلة عن الإدارة القانونية التي تضطلع بها الهيئة التشريعية. كما أن مشروع القانون يجعل من المحكمة العليا سلطة الاستئناف الأخيرة في غوام والسلطة الإدارية التي يخضع لها النظام القضائي. أما في الوقت الراهن، فإن محكمة غوام العليا هي هيئة حكومية تنشئها الهيئة التشريعية في حين أن المحكمة الكبرى تدير الفرع القضائي. ويرى عضو الكونغرس اندروود أن هذا الترتيب يجعل المحكمة العليا عرضة للتدخلات السياسية في حين أن مشروع القانون الذي يقوم بتقديمه من شأنه أن يجعل الخطوط التي تفصل بين الفرعين القضائي والتشريعي أكثر وضوحا. وقد اقترحت في الماضي صيغ مختلفة لمشروع القانون، إلا أنها علقت في إحدى اللجان لأن رئيس اللجنة رأى أنه ينبغي لغوام أن تعالج المسألة باعتماد دستور وليس بتعديل القانون التأسيسي وهو ما يدعو إليه مشروع القانون المقترح (انظر الفقرة ١٤ أدناه)[٥].

دال - الأحزاب السياسية والانتخابات

١٠ - يوجد في غوام حزبان سياسيان أساسيان يمثلان الفرعين المحليين لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين: الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. وفي أحدث انتخابات أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعيد انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي، السيد كارل ت. سي. غوتيريز لشغل منصب الحاكم بعد أن هزم المرشح الجمهوري، السيد جوزف أدا، في حين فاز الحزب

الجمهوري بـ ١٢ مقعدا من الـ ١٥ مقعدا في الهيئة التشريعية لغوام.

هاء – المسائل السياسية

١١ - تسعى غوام منذ زمن طويل إلى تغيير مركزها السياسي إزاء الولايات المتحدة. وفي استفتاء أجري في عام ١٩٧٦، قرر شعب غوام الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة والشروع، من جهة أخرى، في مفاوضات لتحسين مركز الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بمعدل خمسة أصوات مقابل صوت واحد، لأنه اعتبر أساسا أنه ينبغي معالجة مسألة المركز السياسي قبل صياغة دستور يكون له جدوى[٦]. وفي استفتاء عام ١٩٨٢، اختار ٧٣ في المائة من الناخبين استمرار مركز الكمنولث مع الولايات المتحدة. ووفقا للجنة تقرير المصير المنشأة في عام ١٩٨٤ لصياغة اتفاق الكمنولث، كان القصد من هذا المركز إيجاد مركز ''مؤقت'' يسمح لغوام بإقامة علاقة أفضل مع الولايات المتحدة.

١٢ - وفي أيار/مايو ١٩٨٦، انتهت لجنة تقرير المصير من وضع مشروع لقانون الكمنولث عرض، بعد حملة تثقيفية عامة، للتصويت على أساس كل مادة على حدة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧). ووافق الناخبون على الاقتراح الرئيسي، ولكنهم رفضوا المادتين التي تخول حكومة غوام سلطة تقييد الهجرة ومنح السكان الأصليين وهم الشامورو الحق في تقرير المركز السياسي للإقليم مستقبلا. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، أُقرت هاتان المادتان اللتين كانت رهن البت بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. **ويرد ملخص لأهم النقاط الواردة في مشروع قانون الكمنولث في ورقة عمل ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).**

١٣ - واستؤنفت المفاوضات بين لجنة غوام لتقرير المصير وحكومة الولايات المتحدة بشأن مشروع قانون الكمنولث في عام ١٩٨٩ واستمرت حتى نهاية عام ١٩٩٧ دون التوصل إلى اتخاذ أي قرار (انظر A/AC.109/2000/6، الفقرات ١٩-٢٢، و A/AC.109/1192، الفقرات ١٩-٣٧، و A/AC.109/2018، الفقرات ٧٤-٨٣). ووفقا لما جاء في بيان أدلى به الحاكم غوتيريز أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس النواب خلال الكونغرس الخامس بعد المائة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، فإن موقف الفرع التنفيذي للولايات المتحدة فيما يتعلق بمشروع القانون يتمثل أساسا في أن المشروع غير دستوري من حيث أنه لا يقر بما للكونغرس من سلطة تامة على غوام.

١٤ - وفي عام ١٩٩٧، أنشأ القانون العام لغوام ٢٣-١٤٧ لجنة تعنى بإنهاء الاستعمار لإعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسة هذا الحق. وكان من المتوقع أن تقوم هذه اللجنة، بالتنسيق مع لجنة غوام للانتخابات التي تقوم بعملية تسجيل الناخبين المؤهلين، بالإشراف على سير عملية التصويت على الصيغة التي قد يفضلها شعب الشامورو بالنسبة لمركزه، أي الاستقلال، أو الاندماج أو الارتباط الحر تمشيا مع المعايير الدولية. واتفق قادة غوام السياسيون على تأجيل هذه العملية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ فيما كان ينظر الكونغرس في مشروع قانون الكمنولث بشأن غوام.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام لجنة غوام للانتخابات سلطة تحديد موعد إجراء الاستفتاء العام بشأن مسألة إنهاء الاستعمار. وفي وقت لاحق، قررت اللجنة إرجاء الاستفتاء العام إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بغية توفير الوقت اللازم لتسجيل الناخبين المؤهلين والاضطلاع بعملية تثقيفية. ويطلب الاستفتاء العام من السكان الأصليين للإقليم الذين يتمثلون، على حد تعريف القانون، في

الأشخاص أو المنحدرين من الأشخاص الذين كانوا في غوام عندما صدقت الولايات المتحدة على معاهدة السلام مع إسبانيا في عام ١٨٩٨، و/أو الأشخاص أو المنحدرين من الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية من الولايات المتحدة عملا بالقانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، الاختيار بين إقامة دولة غوام، والاستقلال، والارتباط الحر مع الولايات المتحدة. ولن يكون الاستفتاء العام غير ملزم بل سيحدد طريقة سير أي مفاوضات تجرى في المستقبل مع السلطة القائمة بالإدارة بشأن مسألة المركز. **وأرجأ الاستفتاء العام مرات عديدة منذ عام ١٩٩٧ بسبب مشاكل تتعلق بالتمويل، ولإعطاء مهلة زمنية كافية لتسجيل المقترعين والقيام بحملة تثقيفية. ومن المقرر الآن إجراء الاستفتاء العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ غير أنه يمكن إرجاؤه إلى موعد آخر للأسباب نفسها. وفي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بلغ عدد المسجلين في سجل إزالة الاستعمار من غوام الذي سيستخدم في تحديد المقترعين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء العام[٧] خمسة عشر شخصا فقط من مجموع ١٦ ٠٠٠ شخص مؤهلين للتصويت.**

١٦ - وحسبما يرد في الفروع ذات الصلة أدناه، استطاعت غوام أن تعالج بعض المشاكل العملية الناشئة عن علاقتها السياسية مع السلطة القائمة بالإدارة من خلال تقديم التشريعات في كونغرس الولايات المتحدة أو تقديم الالتماسات إلى الهيئات الاتحادية لإدخال تغييرات تنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك، البنود المتصلة بالتصرف بالفائض من الأراضي الاتحادية الخاضعة لقانون الفرص الشامل لغوام، والتغييرات في الأنظمة المتعلقة باستيراد بذرة الفوفل[٨]. إلا أن هذا النهج المخصص ينطبق فقط على المسائل التقنية وليس على المسائل الهيكلية. علاوة على ذلك، يتوقف هذا النهج على مدى استعداد السلطة القائمة بالإدارة للنظر في المسائل التي تثيرها غوام.

١٧ - **وحصل تطور آخر خلال الفترة المستعرضة بالنسبة للمركز السياسي لغوام تمثل في أن مندوب غوام لدى الكونغرس قدم من جديد مشروع قانون، قانون تجنب إغفال المناطق الجزرية، يقضي بأن يوفر مكتب الإدارة والميزانية تفسيرا في كل مرة تستثنى الأقاليم من المبادرات الرئاسية والأوامر التنفيذية. فوفقا للمندوب، من شأن هذا التدبير كفالة أن يكون استبعاد الأقاليم، في حال حدوثه، قائما على أسس عملية وألا يكون مجرد سهو**[٩].

ثالثا - الميزانية

١٨ - وذكر رئيس الهيئة التشريعية في بيان أدلى به مؤخرا للإذاعة أن الهيئة التشريعية أجبرت في السنوات الثلاث السابقة على اتخاذ قرارات غير مستنيرة تتعلق بالميزانية بسبب عدم توفر معلومات مالية دقيقة. وقال إنه يرى أن عدم توفر البيانات المالية والاقتصادية الحيوية الكافية يُعزى جزئيا إلى انعدام نظم البيانات المالية المحوسبة[١٠]. وسيقوم فريق من الاقتصاديين من جامعة غوام، وبنك غوام ووزارة العمل بجمع بعض البيانات الاقتصادية وتحليلها حتى يتاح لواضعي السياسات أساس سليم لاتخاذ قرارات تتعلق بالاقتصاد[١١].

١٩ - **وتأتي معظم الإيرادات الحكومية من الضرائب على استعمال الفنادق وعلى المقبوضات الإجمالية التي تولدها الأنشطة السياحية. وقُدرت الميزانية المقررة للسنة المالية ٢٠٠٢ ما قدره ٤٣١ مليون دولار غير أن اقتصاد غوام ضعف كثيرا بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بسبب الهجمات الإرهابية مما أدى إلى انخفاض حجم النشاط السياحي وتنقيح خطط الميزانية. وانخفض حجم الإيرادات التي حصلتها حكومة غوام بما قدره ١٨ مليون دولار عما كان مقدرا للربع الأول من السنة المالية،**

ويتوقع أن تتكبد عجزا قدره ٦٠ مليون دولار بالنسبة لكامل السنة. ولتصحيح الوضع، اقترح الحاكم خفض مرتبات جميع الموظفين الحكوميين العاملين في جميع القطاعات بنسبة ١٠ في المائة ورفع الضريبة على المقبوضات الإجمالية من ٤ في المائة إلى ٦ في المائة مع إعادة النظر في هذا الإجراء بعد ١٨ شهرا[١٢].

٢٠ - واقترح الحاكم أن تقترض حكومة غوام مبلغ ٤٢٧ مليون دولار من سوق السندات لتمويل نفقات التقاعد الحكومية. وستستخدم أموال سندات المعاشات التقاعدية لخفض حجم الدين الحكومي لصندوق التقاعد ولخفض عجز الصندوق العام. ووفقا لهيئة التنمية الاقتصادية في غوام فإن هذه السندات سترفع حجم ديون السندات الحكومية إلى أكثر من الضعف أي من ٤٠٧ ملايين دولار إلى ٨٣٤ مليون دولار وتدفع بالجزيرة إلى الاقتراب أكثر من الحد الأقصى الذي يسمح به القانون الاتحادي[٣] من ديون السندات والبالغ ١,١ بليون دولار.

٢١ - وكشفت عملية مراجعة مستقلة في عام ٢٠٠٠ لكيفية إنفاق غوام لأموالها الاتحادية أن مبلغ ٣٨,٣ مليون دولار من هذه الأموال استخدمت بطريقة مريبة وأنه من الممكن استردادها[١٤].

رابعا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢٢ - يسيطر قطاع السياحة على اقتصاد غوام في حين يظل القطاع العام (بما في ذلك جيش الولايات المتحدة) وقطاع البناء من القطاعات الهامة. وتشهد الزراعة وصيد الأسماك تنمية جيدة نسبيا. وتجري زراعة الخضروات والحمضيات والفاكهة المدارية وجوز الهند وقصب السكر وتربية الماشية والدواجن. وتشمل الصناعات التحويلية صناعة المنسوجات والأسمنت والبلاستيك[١٥].

٢٣ - ووفقا للتقرير الاقتصادي الذي أصدره بنك هاواي بشأن غوام في آب/أغسطس ٢٠٠١ تقلص بشدة منذ عام ١٩٩٩ تدفق المعلومات العامة بشأن الاقتصاد مما أثر في قدرة القطاعين العام والخاص على اتخاذ قرارات مستنيرة. ومن أسباب عدم توفر البيانات الاقتصادية الكافية حل اللجنة المالية في غوام وعدم توفر موظفين ذوي خبرة في حكومة غوام.

٢٤ - ووفقا لتقرير بنك هاواي فإنه لا يمكن التنبؤ يقينا بأي متغيرات اقتصادية بسبب ضآلة البيانات الاقتصادية والمالية. وتباطأ اقتصاد غوام كثيرا في عام ١٩٩٩ وأصابه الكساد مدة ثلاثة سنوات. وكانت نهاية عام ٢٠٠١ صعبة بوجه خاص بالنسبة في غوام. وتضاعف تقريبا عدد حالات الإفلاس من ١٥٦ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٧ حالة في عام ٢٠٠١ كما بلغ عدد الوظائف المفقودة ٤ ٠٧٠ وظيفة خلال عام ٢٠٠١[١٦]. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أصيب اقتصاد غوام بكساد كبير. وانخفضت إيرادات الحكومة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٢ بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بأرقام السنة المالية ٢٠٠١ كما أنه قدر أن مقبوضات الحكومة في الربع الثاني من السنة المالية ستقل بنسبة ٢٦ في المائة عن مقبوضاتها في الفترة نفسها في السنة المالية ٢٠٠١.

٢٥ - أما في القطاع العام، فإن التغييرات الهيكلية المعتمدة لمرة واحدة في عام ٢٠٠٠ ستظل تؤثر في المؤشرات الاقتصادية في عام ٢٠٠١. وتشمل هذه التغييرات بصورة خاصة تحجيم حكومة غوام من خلال تسريح الموظفين مقابل مبالغ نقدية وخطط التقاعد المبكر، وتحجيم الحكومة الاتحادية من خلال الاستعانة بمصادر خارجية من القطاع

الخاص للاضطلاع ببعض المهام. وقد خفضت هذه التدابير بدرجة كبيرة حجم مساهمة القطاع الحكومي في مجمل الناتج الاقتصادي ومن المتوقع أن تشكل عبئا إضافيا على الاقتصاد. وأفادت التقارير أن حكومة غوام حققت وفورات قدرها ٧٠٠ ٠٠٠ دولار في كل من فترات دفع الأجور نتيجة مبادراتها المتعلقة ''بالتسريح المبكر'' التي أفاد منها ما يقارب ٤٠٠ موظف حكومي محلي[١٧]. **وأدى خفض عدد موظفي حكومة غوام إلى فقد الموظفين المدربين من ذوي الخبرة مما أثر في توفير الخدمات الضرورية**[١٨].

٢٦ - ولا يزال الاقتصاد متأثرا بقرار عام ١٩٩٥ المتخذ وفقا للتوصيات الصادرة عن لجنة إعادة تنظيم القواعد وإغلاقها والذي يفيد بإغلاق بعض المرافق العسكرية في الجزيرة. ووفقا لما جاء في أحد التقارير، نشأت عن ذلك القرار خسارة تراكمت بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ بلغت ٩٤٢ مليون دولار بالقيمة الحالية للدولار، وخسارة في الوظائف تقارب ٨٠٠ ٤ وظيفة (٥٠٠ ٣ وظيفة في الخدمة المدنية الاتحادية و ٣٠٠ ١ وظيفة عسكرية)[١٩]. **وتم عقد بعض الاجتماعات مع القادة المدنيين والعسكريين لبحث مسألة احتمال زيادة النشاط العسكري في غوام**[٢٠]. **بيد أنه ذكر أن هذه الزيادات قد لا تكون ذات مغزى من الناحية المالية فيما يتعلق بالوفورات في التكاليف الناشئة عن غلق القواعد في عام ١٩٩٩. ويمثل تركيز ثلاث غواصات في غوام في عام ٢٠٠٤ لكل واحدة منها تأثير اقتصادي إجمالي سنوي يُقدر بنحو ٧ ملايين دولار (الإحاطة المقدمة لأعضاء المجلس التشريعي في غوام في شباط/فبراير ٢٠٠١) والأنشطة التدريبية التي ستقوم بها فيالق البحرية الأمريكية على الأراضي التي تقرر سابقا إعادتها لغوام، يمثل الجزء الكبير من الزيادات المقترحة في الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.**

٢٧ - **وفي القطاع الخاص، يمكن أن تتحقق زيادة في الإيرادات السياحية في عام ٢٠٠٢ نظرا لأن عدد السياح يتوقع أن يزداد بعد الانخفاض الكبير الذي حدث على إثر ١١ أيلول/سبتمبر. وفي قطاع البناء، يتوقع تحقيق العديد من المكاسب الكبيرة في المستقبل القريب**[٢١].

٢٨ - ويتأثر أيضا اقتصاد غوام بالاتجاهات الاقتصادية العالمية، ولا سيما باقتصادي الولايات المتحدة واليابان. ونظرا للأهمية التي يتسم بها قطاع السياحة بالنسبة لاقتصاد الإقليم، ولأهمية السوق اليابانية ضمن قطاع السياحة، ثمة اتجاه في أن يتبع اقتصاد غوام دورة الأعمال التجارية في اليابان وليس دورة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة؛ وقد وفرت اليابان ٥٣,٩ في المائة من الواردات في عام ١٩٩٩. **وزادت نسبة الزوار الوافدين إلى غوام من اليابانيين في عام ٢٠٠٠ على ٨١ في المائة.**

٢٩ - وغوام ميناء معفي من الضرائب ييسر حركة المواد الخام المستخدمة في الصناعات التحويلية. كما أنها تشترك في برنامجين تجاريين رئيسيين يهدفان إلى تعزيز الصناعات التحويلية الموجهة نحو التصدير، وهما القانون الموحد للتعريفة الجمركية للولايات المتحدة ونظام الأفضليات المعمم. ومع ذلك، فإن الإقليم يشهد باستمرار عجزا تجاريا. وأفادت وزارة التجارة أن قيمة مجمل صادرات غوام بلغت ٨٦,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨. والسلع الأساسية المصدرة هي الأسماك والحيوانات القشرية (٤٤,٩ مليون دولار)، والوقود المعدني والزيوت والشموع (١٥,٢ مليون دولار)، والتبغ وبدائل التبغ المصنعة (٥,٦ ملايين من الدولارات)، والسيارات (٣,١ ملايين من الدولارات). وقدرت قيمة الواردات بمبلغ ٥٢,١ مليون دولار لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، و ٤٢,٨ مليون دولار لشهر نيسان/أبريل ١٩٩٨، و ٥٨,٣ مليون دولار لشهر تموز/يوليه ١٩٩٨، و ٤٧,٩ مليون دولار لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨[٢٢].

باء – القطاعات الاقتصادية الأولية

١ – الزراعة ومصائد الأسماك

٣٠ – يقوم قطاع الزراعة ومصائد الأسماك بدور صغير في اقتصاد غوام، إذ أنه يمثل ما يقل عن ١ في المائة من مجمل العمالة في القطاع الخاص. وصناعة صيد الأسماك، التي بدأت تشهد توسعا هاما في أواخر الثمانينات، تظل ذات أهمية ضمن هذا القطاع. وخلال الفترة المستعرضة، شرع في مفاوضات مع شركة نرويجية تقوم بتربية السلمون والتروتة لتسويقها في اليابان. ومن المتوقع أن يؤدي الاستثمار الجاري النظر فيه والبالغ ٣٠ مليون دولار إلى إيجاد ١٢٠ وظيفة وتوليد صناعات داعمة دون إلحاق أي ضرر بالبيئة[٢٣].

٣١ – ووفقا لوزارة التجارة[٢٤]، بلغت قيمة المنتجات الزراعية بالدولار، في عام ١٩٩٨، وهي السنة التي تتوفر بشأنها أحدث الأرقام، ما قدره ٥٦٦ ٢٦٣ ٢ دولارا. وتشمل هذه المجموعة الفاكهة والخضروات، والدواجن ولحم الخنزير والبقر، والبيض، وكل هذه المنتجات موجهة بصورة أساسية للاستهلاك المحلي.

٢ – الصناعة التحويلية/الصناعة

٣٢ – قطاع البناء هو أحد الصناعات الرئيسية في غوام وثالث القطاعات الاقتصادية أهمية (بعد السياحة والقطاع العام). ولا يزال قطاع البناء بوصفه مولدا للعمالة يسجل نسبة أعلى كثيرا من متوسط النسبة المسجلة في الولايات المتحدة. وما فتئ هذا القطاع يتراجع خلال العقد الماضي، وتواصل هذا الاتجاه في عام ٢٠٠١. وانخفضت وظائف قطاع البناء من ٩٥٠ ٣ وظيفة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨١٠ ٢ وظيفة في عام ٢٠٠١[٢٥].

٣٣ – ويتوقعُ نشاط جديد في قطاع البناء خلال عام ٢٠٠٢. وتشمل مشاريع البناء الكبيرة الحالية مشروعا اتحاديا قيمته ٢٠ مليون دولار لتحسين المطار المحلي، وبناء محطة يابانية لتعقب السواتل ومشروعا ممولا في معظمه من الأموال الاتحادية قيمته ٣١,٦ مليون دولار لإصلاح الدمار الذي لحق بالمرافق الحكومية والهياكل الأساسية والناشئ عن الزلزال الذي ضرب الجزيرة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[٢٦] والذي بلغت قوته ٧,٠ درجة. وعلاوة على ذلك منحت غوام مبلغ ٦٦,٢ مليون دولار بموجب قانون الإنشاءات العسكرية[٢٧]. ولحقن الاقتصاد بالسيولة النقدية أصدرت أيضا حكومة غوام سندات بقيمة ٦٥ مليون دولار لتمويل مشاريع الطرقات السيارة وتحسين الهياكل الأساسية[٢٨] ومبلغا آخر قدره ٢٥,٥ مليون دولار لتمويل مشاريع تحسين رؤوس الأموال[٢٩].

٣ – السياحة

٣٤ – تعتمد صناعة السياحة في غوام وكذلك جانب كبير من اقتصادها على السياحة اليابانية. ففي عام ٢٠٠٠ قَدم إلى غوام ٨١,٤ في المائة من السياح من اليابان، و ٦,٨ في المائة من جمهورية كوريا و ٣,٢ في المائة فقط من هاواي والولايات المتحدة معاً[٣٠]. ووفقا لما أدلى به الحاكم، فإن غوام ترغب في فتح سوق جديدة للسياح الوافدين من الصين بإنشاء برنامج نموذجي للبيولوجيا الإحيائية تستخدم فيه تكنولوجيا متطورة مما سيستلزم إصدار بطاقات زائر خاصة للسياح الصينيين لدخول غوام[٣١].

٣٥ – وعلى خلاف التوقعات (انظر A/AC.109/2001/4، الفقرتان ٣٤ و ٣٥) فإن عدد الزوار الوافدين إلى غوام قد انخفض في عام ٢٠٠١. ووفقا لمكتب غوام للزوار، بلغ مجموع السياح الوافدين إلى غوام في عام ٢٠٠١ ما قدره ٤٢٦ ١٥٩ ١ وافدا أي أقل من الوافدين في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠ في المائة. ونشأ هذا الانخفاض أساسا

عن انخفاض عدد المسافرين جوا بسبب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والانتكاسة الاقتصادية في اليابان. ونتيجة لذلك، فقد أكثر من ٠٠٠ ٤ عامل في القطاع الخاص وظائفهم وانخفضت الإيرادات الحكومية انخفاضا كبيرا. وبالنسبة لعام ٢٠٠٢ يبدو أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية مُشجعة لصناعة السياحة في غوام. ويتوقع أن يزداد عدد السياح اليابانيين والكوريين المسافرين إلى الخارج في عام ٢٠٠٢. واستأنفت شركة الطيران الكورية رحلاتها إلى غوام بعد توقف دام أربع سنوات بسبب سقوط طائرة تابعة للخطوط الكورية في عام ١٩٩٧. وأعلنت شركات جوية أخرى كثيرة تنظيم رحلات إضافية إلى غوام بعد أن خفضت عدد رحلاتها على إثر ١١ أيلول/ سبتمبر[٣٢].

٣٦ - **وبلغ مجموع عدد غرف الفنادق ٠٨٤ ١٠ غرفة في عام ٢٠٠١، أي بزيادة قدرها ٥٦ في المائة منذ عام ١٩٩١. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة شغل الفنادق ٦٣ في المائة، بينما تعتبر شركات الفنادق أن نسبة ٨٠ في المائة هي النسبة المثلى في الأمد الطويل. وفي عام ٢٠٠٠ تم تحصيل مبلغ ٢٠,٦ مليون دولار من الضرائب على استعمال الفنادق**[٣٣].

جيم - المالية

١ - الخدمات المالية المحلية

٣٧ - **ورد في التقرير الاقتصادي الصادر عن بنك هاواي أن الودائع المصرفية بلغت قيمتها ١,٣٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ١,٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٧ ارتفعت قيمة الودائع لتبلغ ١,٤٦ بليون دولار. وانخفض حجم القروض المصرفية من ٣,٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٢,٧٨ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٠**[٣٤].

٢ - الشؤون المالية الدولية

٣٨ - **اعتمدت حكومة غوام سياسات وقوانين بهدف إنشاء مركز للخدمات المالية في منطقة المحيط الهادئ.**

٣٩ - **وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقّع الحاكم قانون الشركات الاستئمانية التي مقرها في غوام (القانون العام ٢٥-١٤٩)، الذي يوضح تعريف الشركات الاستئمانية التي مقرها في غوام بهدف تعزيز ثقة المستثمرين المحتملين فضلا عن الهيئات التنظيمية الاتحادية. ونص القانون بوضوح على أن النظام المصرفي في غوام تنظمه القوانين الاتحادية والقوانين المحلية، ولذلك فإنه يتعين على الكيانات التجارية في غوام أن تقدم إقرارات ضريبية على خلاف ما عليه الحال في الأماكن الأخرى المعروفة بأنها ملاذات ضريبية**[٣٥].

٤٠ - ونتيجة لمبادرة الشركات الاستئمانية التي مقرها غوام، تم إصدار ٤٢ شهادة أهلية خاصة ولم يتم البت بعد في ١٤ شهادة، مما يمثل مجموعا مقداره ١٩٨,٨ مليون دولار من المتوقع أن يضيف مبلغ ٢,٣ مليون دولار سنويا إلى إيرادات غوام. وتستدر الشركات الاستئمانية إيرادات لحكومة غوام بالرغم من أن ١٠٠ في المائة من الضرائب المفروضة على الدخل ترد للشركة الاستئمانية. فوفقا للقانون الجديد، تحتفظ حكومة غوام بالإيرادات من الضرائب لمدة ١٨٠ يوما. وتحتفظ غوام بالفائدة المتراكمة خلال هذه الفترة في حين أن الضريبة الأولية المفروضة ترد بكاملها فيما بعد إلى الشركة الاستئمانية. ويقضي القانون أيضا بأن تكون إدارة الشركة الاستئمانية في غوام[٣٦].

٤١ - ووفقا للقانون الأساسي لغوام، يسري القانون الضريبي للولايات المتحدة على غوام. ونتيجة لذلك، تفرض ضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على الاستثمار المباشر الأجنبي في غوام. إلا أنه كثيرا ما يخفض هذا المعدل الاتحادي

في الـ ٥٠ ولاية بموجب إحدى المعاهدات الضريبية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها والتي يتجاوز عددها الـ ٥٠ معاهدة، غير أن ذلك لا يسري على غوام إذ أنها ليست طرفا في هذه المعاهدات بوصفها من الأقاليم غير المدمجة. وقد تضمن بند من قانون الفرص الشامل لغوام قدم في عام ٢٠٠٠ محاولة تهدف إلى تخفيض هذا المعدل إلى ١٠ في المائة من خلال تعديل القانون التأسيسي بحيث تعامل غوام على أنها جزء من الولايات المتحدة فيما يتعلق بتطبيق أحكام المعاهدات الضريبية. ورأت الإدارة أن هذا التدبير يتطلب إجراء المزيد من المناقشات، لا سيما فيما يتعلق بعلاقته بقانون الشركات الاستثمانية التي مقرها غوام المشار إليه أعلاه[٣٧]. ولم يدرج هذا البند في الصيغة النهائية لقانون الفرص الشامل لغوام، ولم يكتسب، بالتالي، صفة القانون. **وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، قدم مندوب غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة، روبرت أندر وود من جديد هذا البند كمشروع قانوني عنوانه قانون الاستثمار الأجنبي في غوام، يشمل التغييرات التي أوصت بها وزارة الخزانة. وإذا أصبح هذا المشروع قانونا فإنه سيسمح بفرض ضريبة على الاستثمار الأجنبي في غوام بنفس النسبة المتفاوض بشأنها في المعاهدات المطبقة في الخمسين ولاية. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في أيار/مايو ٢٠٠١ ثم أحيل إلى مجلس الشيوخ**[٣٨].

دال – النقل والاتصالات

٤٢ – وفقا لما جاء في الخطاب السنوي للحاكم[٣٩]، أدخلت تحسينات هامة على شبكة الطرق العامة، مما خفف من اختناق حركة المرور ونشأت عنه فوائد بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة وللمقيمين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، وضع الحاكم خطة رئيسية للنقل على نطاق الجزيرة كلها من المقرر أن تشارك فيها عدة هيئات حكومية معينة. وسيكون من مهام منفذي الخطة تحديد ما إذا كان يتعين استخدام الأموال الاتحادية المخصصة سنويا للطرق الرئيسية وغيرها من المنح كضمانة للحصول على القروض اللازمة لتمويل عملية ترميم ضخمة لجميع الطرق الرئيسية وشبكات النقل. ومن شأن هذا المشروع، الذي من المتوقع أن تبلغ تكلفته ١٥٠ مليون دولار، أن يعزز أيضا السلامة على الطرق ويخفض من تكاليف الصيانة على المدى الطويل.

٤٣ – تتولى هيئة ميناء غوام إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبرا. وهذه الهيئة هي مؤسسة عامة وهيئة مستقلة تابعة لحكومة غوام. وميناء غوام مركز رئيسي لإعادة شحن البضائع في غرب المحيط الهادئ وهو مجهز لنقل البضائع المعبأة في حاويات وشحنات التونة بكفاءة. وشهد الميناء في السنوات الأخيرة نموا في حركة الشحن بنسبة سنوية متوسطة تبلغ ٢٣ في المائة. وتقوم الهيئة حاليا بتوسيع ساحة الحاويات في الميناء وتخطط لإنفاق ١٠٠ مليون دولار على أنشطة التعمير حتى نهاية عام ٢٠٠٥.

٤٤ – ما فتئت هيئة ميناء غوام، وفقا للمسؤولين عن إدارة الميناء، تعاني عجزا ماليا منذ عام ١٩٩٦. وهي في حاجة إلى مبلغ ١٠ ملايين دولار للاستعاضة عن رافعتين قديمتين[٤٠].

٤٥ – وستبدأ عملية تجديد مدرجي المطار الدولي في غوام في عام ٢٠٠٢. وبدأت المرحلة الأولى من مشروع التمديد والتجديد الممول اتحاديا لزيادة طول المدرجين وبناء مدرج جديد لتعزيز السلامة في المطار. ويتوقع أن يدوم المشروع ككل سنتين وتبلغ تكلفته ٢٠ مليون دولار[٤١]. والمطار الدولي في غوام هو حاليا أحدث مطار في منطقة غرب المحيط الأطلسي[٤٢].

٤٦ – تتولى شركتا RCA للاتصالات العالمية و IT&E الأعمال المتعلقة بالبرقيات السلكية، ورسائل الفاكس، والمكالمات الهاتفية ورسائل التلكس الخارجية. وتتولى إدارة

بريد الولايات المتحدة تسليم البريد. وخدمات تسليم البريد التجارية متاحة أيضا من خلال شركتي فيديرال إكسبريس و DHL. وتصدر في غوام صحيفة يومية واحدة، وثمة صحيفة أخرى تصدر ثلاث مرات أسبوعيا، وعدة منشورات تجارية أسبوعية وشهرية، ومجلات عسكرية. ووفقا للجنة الاتصالات الاتحادية هناك حاليا ١١ محطة إذاعية تعمل بنظام التضمين الترددي FM ومحطتان تعملان بنظام تضمين السعة AM، وثلاث محطات تلفزة محلية وجهة واحدة مقدمة لخدمات التلفزة السلكية. وتبث محطات التلفزة المحلية بالنظامين التناظري والرقمي[٤٣].

٤٧ - ويمكن أن يكون قطاع الاتصالات الذي يستخدم التكنولوجيا المتطورة قطاعا ناميا جديدا في غوام. وأعطى الحاكم والهيئة التشريعية تكنولوجيا المعلومات الأولوية بوصفها جزءا من الجهد العام الرامي إلى تنويع الاقتصاد. وتقوم غوام بدور مركز اتصالات رئيسي في منطقة آسيا/المحيط الهادئ: إذ أن هناك ٤١ شركة من شركات الاتصالات لها مكتب في غوام، كما أن هناك تسعة كابلات تحت بحرية تمر عبر غوام كما أن هناك كابل جديد من الألياف الضوئية تحت بحري ويربط بين غوام وسيدني، استراليا[٤٤]، كما تقوم الوكالة الوطنية اليابانية باستغلال الفضاء ببناء محطة فضائية لتتبع السواتل في غوام ويتوقع أن تكون جاهزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ [٤٥].

٤٨ - وتقوم حاليا حكومة غوام بتحويل هيئة الهاتف في غوام إلى القطاع الخاص. وحددت حكومة غوام شروطا عديدة لتحويل هذه الهيئة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك عرض سعر أدنى قدره ٧٠ مليون دولار، وأن يتحمل المشتري ديون هيئة الهاتف في غوام البالغة ١١٠ ملايين دولار لدى وكالة اتحادية وأن يوافق كذلك على الاحتفاظ بما يزيد على ٤٠٠ عامل تشغلهم الهيئة مدة خمس سنوات[٤٦].

٤٩ - ووفقا لوزارة التجارة، كان هناك ٨٤ ١٣٤ خطاً هاتفيا رئيسيا مسجلا في عام ١٩٩٨ منها ٤٤٤ ٤٣ خطاً متزليا و ٦٩٠ ٤٠ خطاً تجاريا. وبلغت إيرادات هيئة الهاتف ٣٧,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وبالرغم من أن الإيرادات ازدادت بصورة مستمرة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨، فقد بقيت دون الذروة المسجلة في عام ١٩٩٥ حيث بلغت ٤١,٢ مليون دولار.

هاء - شبكة المياه، والمرافق الصحية والمنافع

٥٠ - توفر هيئة غوام لمحطات المياه نحو ٧٤ في المائة من إمدادات المياه في غوام. وتنتج الباقي منشآت القوات الجوية والقوات البحرية الموجودة في غوام. ومصادر المياه الحكومية هي المياه الجوفية والمياه السطحية (نهر أوغوم). والمصدر الذي تحصل منه القوات البحرية على المياه هو خزان سطحي (بحيرة فينا) يقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة. وذكر الحاكم أن حالة الإمداد بالمياه وشبكة الصرف مترديه. وكثيرا ما تحدث تسربات المياه المستعملة مما يطرح مشاكل صحية وبيئية كبيرة ويعوق التنمية. وعلاوة على ذلك، يقدر أن الزلزال الذي وقع في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ قد تسبب في خسائر لهيئة غوام لمحطات المياه قدرها ١٣,٢ مليون دولار[٤٧].

٥١ - وفي خطاب حالة الجزيرة الذي توجه به الحاكم للسكان دافع بقوة عن فكرة البحث عن شريك استراتيجي من القطاع الخاص لهيئة محطات المياه في غوام. وعقدت مناقشات أولية بين الحكومتين المحلية والاتحادية بشأن إمكانية توحيد شبكات المياه والمياه المستخدمة المنفصلة التابعة للبحرية والقوات الجوية وهيئة محطات المياه في غوام.

٥٢ - إن هيئة غوام للطاقة الكهربائية، وهي هيئة مستقلة تابعة لحكومة غوام، مسؤولة عن توفير الكهرباء في جميع أنحاء الجزيرة.

٥٣ - وبدأت عملية تحويل هيئة الطاقة في غوام إلى القطاع الخاص. وتشغل الشركات الخاصة عدداً من المولدات ومن المقرر أن يتولى مديرون خواص إدارة محطات توليد الطاقة [٤٨]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، باعت هيئة الصناعات الكهربائية في هاواي الشركة الفرعية المملوكة لها بالكامل، شركة غوام للطاقة، إلى شركة ميرانت وهي شركة عالمية للطاقة مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت شركة غوام للطاقة التابعة للصناعات الكهربائية في هواي قد أنشأت في الأصل لتشغيل وإصلاح وإدارة وحدتين لتوليد الطاقة قدرة كل منهما ٢٥ ميغا وات تابعتين لهيئة الطاقة في غوام [٤٩].

خامسا - المسائل العسكرية

٥٤ - كانت القوات البحرية للولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، ولا تزال غوام موقعا لمنشآت واسعة تابعة للقوات البحرية والجيش والقوات الجوية للولايات المتحدة. والغرض الأساسي من وجود الهياكل الأساسية العسكرية في غوام هو تخزين البترول، والذخائر، وتوفير التسهيلات للاتصالات الواسعة النطاق وغيرها من صناعات الخدمات الموفرة للمؤسسة العسكرية.

٥٥ - تقلص التواجد والإنفاق العسكريين للولايات المتحدة الأمريكية في غوام إلى حد كبير خلال العقد الماضي. ففي عام ٢٠٠٠ كان عدد الأفراد العسكريين التابعين للبحرية الأمريكية يبلغ زهاء ٠٠٠ ٤ فرد، وزهاء ٠٠٠ ٤ مستقل ومابين ٠٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٣ متعاقد مدني. وبلغ عدد الأفراد العاملين في القوات الجوية ٨٠٠ ١ فرد عسكري وزهاء ٢٠٠ ٢ مستقل وأقل من ٤٠٠ مدني (العاملون في القوات الجوية هم ''موظفون اتحاديون'' مقارنة بالموظفين العاملين في البحرية الذين يعملون لجهات متعاقدة مختلفة)[٥٠]. وذكرت التقارير أن القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية سوف تنقل خلال الفترة قيد الاستعراض بعض تدريبات فيالق البحرية من جزيرة أوكيناوا في اليابان إلى غوام. وستستخدم قوات البحرية القاعدة القديمة التابعة للقوات الجوية في غوام لأغراض التدريب[٥١]، وهي موقع كانت القوات الجوية قررت سابقا إعادته إلى غوام. وتخطط البحرية إلى اتخاذ ميناء غوام مقرا لثلاث غواصات نووية هجومية سريعة، صنف لوس أنجلوس. ومن المفترض أن تصل أولى هذه الغواصات، وهي USS كوربوس كريستي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والثانية، USS سان فرانسيسكو، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسيؤدي نقل هذه الغواصات إلى رفع عدد أفراد البحرية في قاعدة غوام كما أن ذلك سيتطلب إقامة بعض المنشآت العسكرية لغرض إصلاح الغواصات ومرافق الميناء. ويبلغ مجموع الأفراد العاملين في الغواصات الثلاث و ''الغواصة المقدمة للخدمات'' USS فرانك كيبل، التي يمكن أن تقوم بإصلاح السفن النووية، يبلغ مجموعهم٦٥٠ فردا كما أنه يفترض أن ينفق هؤلاء الأفراد معظم مرتباتهم التي تقدر بنحو ٢٦ مليون دولار داخل القاعدة العسكرية[٥٢].

٥٦ - وعلى إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، تم إرسال طائرات قتالية وطراد حامل لقذائف موجهة إلى غوام لحماية الجزيرة من الهجمات الإرهابية المحتملة[٥٣].

٥٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠١، ورد في دراسة أجرتها الغرفة التجارية في غوام أن ٨٣ في المائة من المصوتين المسجلين في غوام والبالغ عددهم ٤٤٥ مقترعا يؤيدون زيادة النشاط العسكري في غوام ووافقوا على أن ذلك سيعود على غوام بالفائدة[٥٤].

سادسا – مسألة الأراضي

٥٨ - كما جاء في ورقة العمل السابقة، فإن مسألة استخدام الأراضي وملكيتها مسألة هامة بالنسبة لغوام وهي دائما قيد النظر. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين هامين: (أ) إعادة الأراضي غير المستخدمة أو الناقصة الاستخدام والتي هي بحوزة وزارة الدفاع؛ (ب) إعادة هذه الأراضي إلى ملاّكها الأصليين من شعب الشامورو. وتملك حاليا حكومة الولايات المتحدة، ووزارة الدفاع على الأخص، ما يزيد على ثلث أراضي الجزيرة بموجب قانون الولايات المتحدة. وكانت وزارة الدفاع قد صادرت هذه الأراضي وحصلت عليها من أصحاب الملكية الخاصة خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كان جيش الولايات المتحدة يتولى إدارة غوام وذلك بموجب عقد يجدد سنويا خلال فترة ما بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٠، ثم حصلت عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إجراءات اليد العليا بعد منح الجنسية لشعب غوام. وفي عام ١٩٩٤، أصدر الكونغرس قانون غوام الخاص بفائض الأراضي (القانون العام ١٠٣-٣٣٩) الذي يقضي بإعادة ٣ ٢٠٠ فدان إلى شعب غوام، والذي بدأ تنفيذه.

٥٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أعلن الحاكم أنه سيُعاد ٧ ٨٩٤ فدانا من فائض الأراضي إلى شعب غوام بموجب صكوك ملكية وأن القوات الجوية للولايات المتحدة قد أعلنت أنها ستُعيد إلى شعب غوام أراض إضافية تبلغ مساحتها ١ ٧٥٠ فدانا. وأشار الحاكم أيضا إلى إعادة ١ ٨٠٦ فدادين في تيان بموجب صكوك ملكية في شباط/فبراير ٢٠٠٠، مما يعتبر، على حد قوله، أهم عملية نقل فردية لملكية اتحادية إلى حكومة غوام منذ اعتماد القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠. وكما ورد سابقا في ورقة العمل (A/AC.109/2000/6، الفقرة ٨١)، و A/AC.109/2001/14، الفقرة ٥٩، أشير إلى أن الإجراء المتصل بإعادة فائض الأراضي التابعة للجيش سمح للهيئات الاتحادية بأن تسبق غوام في تقديم عطاءات بشأن تلك الأراضي. وقد قدم عضو الكونغرس أندروود تشريعا لتصحيح هذا الوضع ألا وهو قانون الفرص الشامل لغوام، الذي تم إقراره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ووفقا لما جاء على لسان السيد أندروود، فإن هذا القانون يمكِّن غوام من أن تسبق أي هيئة اتحادية في تقديم عطاءات بشأن فائض الأراضي. كما يوفر لغوام المزيد من المرونة إذ أنه يشترط على حكومة غوام وعلى الدائرة الاتحادية للأسماك والأحياء البرية التفاوض مستقبلا بشأن إدارة وملكية الأراضي في محمية الأحياء البرية. علما بأن هذا الشرط يخول غوام السيطرة على هذه الأراضي بدرجة أكبر وليس بشكل كامل. وكما جاء في ورقات العمل السابقة، فإن الأسر من شعب الشامورو قد اعترضت على قيام وزارة الداخلية بإنشاء محمية للأحياء البرية مساحتها ٣٧٠ فدانا في رتيديان بوينت. ثم إن المناقشات التي جرت بين مسؤولين في حكومة غوام ووزارة الداخلية للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ للتوصل إلى حل وسط بين ملاّك الأراضي الأصليين ودائرة الأسماك والأحياء البرية قد انتهت دون تغيير الوضع بالنسبة لوجود الدائرة في ريتيديان.

سابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٦٠ - يحق لشعب غوام أن يتلقى استحقاقات بموجب مجموعة متنوعة من البرامج الاتحادية، منها الضمان الاجتماعي، والرعاية الطبية، والمعونة المقدمة إلى الأسر التي لديها أطفال معالين، والمعونة المقدمة إلى المكفوفين، والمساعدة العامة، والمساعدة المقدمة لكبار السن، والمعونة المقدمة للمعوقين بصفة دائمة وتامة، وقسائم المعونة الغذائية، وبرنامج ميديكيد Medicaid. ويجوز للأقاليم، شأنها في ذلك

شأن الولايات، أن تقرر عدم المشاركة في برامج المنح. وتتطلب المشاركة في هذه البرامج قبول القواعد والمبادئ التوجيهية الاتحادية والقيام أحيانا بمضاهاة النفقات الاتحادية والنفقات المحلية. وفي حالة غوام، فإن هذه المشاركة بالإضافة إلى ''مضاهاة النفقات الاتحادية والنفقات المحلية'' يستلزم دفع حكومة غوام زهاء ٨٠ في المائة من نفقات البرامج المذكورة سابقا. وعلى خلاف الولايات التي لها نظير اتحادي يستند إلى مستوى دخل كل ولاية، فقد تم تعيين حد أقصى بالنسبة لغوام. وألغيت بعض برامج ''المناظرة'' المعمول بها في غوام والتي تساهم فيها بقسط كبير، ألغيت في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ واستعيض عنها ببرنامج دخل الضمان التكميلي الممول على المستوى الاتحادي.

٦١ - ونظرا لعدم وجود نظير لبرنامج ميديكيد (مشفوعا بالشروط الاتحادية) أنشأت غوام برنامج المعوزين طبيا، يموله الإقليم بالكامل. وزادت تكاليف البرنامج في السنة المالية ٢٠٠١ على ٢٥ مليون دولار.

٦٢ - ووفقا لتعداد عام ٢٠٠١، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر ٢٣ في المائة. وما فتئت مؤشرات المساعدة الاجتماعية ترتفع خلال السنوات الماضية ووفقا لقسم المواد الغذائية والتغذية في الولايات المتحدة، ازداد عدد المستفيدين من برنامج قسائم المعونة الغذائية من متوسط شهري قدره ٦٠٩ ٥ أسرة (٧٨٣ ١٧ فردا) في عام ١٩٩٧ إلى ٨٧٦ ٦ أسرة (٧٢٣ ٢٢ فردا) في عام ٢٠٠١. وقابل ذلك على التوالي نفقات قدرها ٢٧,١٨ مليون دولار و ٣٥,٨٨ مليون دولار. وفضلا عن ذلك ازداد متوسط الاستحقاق الشهري للفرد الواحد من ١٢٧,٣٨ دولارا في عام ١٩٩٧ إلى ١٣٦,٣٢ دولارا في عام ٢٠٠١[٥٥]. وتضاعف تقريبا عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدة المؤقتة للأسر المعوزة في غوام من ٤٠٦ ١ أسرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى ٧٦٠ ٢ أسرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠[٥٦].

٦٣ - وستزداد نفقات حكومة غوام في مجال الرفاه الاجتماعي زيادة حادة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ عندما يتم فصل ما يزيد على ٠٠٠ ١١ مستفيد من خدمات الرفاه الاجتماعي من برامج الرفاه الاجتماعي الممولة اتحاديا بعد أن حصلوا على مستحقات الرفاه الاجتماعي على امتداد فترة قصوى مدتها خمس سنوات[٥٧].

باء - القوى العاملة

١ - لمحة عامة

٦٤ - يتبين من أحدث الأرقام المتاحة (آذار/مارس ٢٠٠١) أن إجمالي القوى العاملة من المدنيين في غوام في القطاعين العام والخاص يبلغ ٥٦٠ ٦٩ فردا منهم ٥٢٠ ٦٠ فردا مستخدمين. وبلغ معدل البطالة ١٣ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠١. ويقل ذلك عن ١٤ في المائة النسبة التي بلغها في السنوات السابقة. بيد أن معدل البطالة ارتفع ارتفاعا كبيرا بعد آذار/مارس. ووفقا لتقرير العمالة الصادر عن وزارة العمل في غوام فقدت غوام ٠٧٠ ٤ وظيفة خلال عام ٢٠٠١ غير أن معدل البطالة بالضبط لم يكن متاحا وقت إعداد التقرير[٥٨]. وأعرب بعض علماء الاقتصاد المتخصصين في القطاع الخاص (ماري لينتش وبنك غوام) عن الرأي أنه إذا أدخل في هذا المعدل حساب الأفراد الذين لم يعودوا يبحثون عن العمل فإن معدل البطالة يناهز ٢٥ في المائة (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).

٦٥ - وفي عام ٢٠٠١، زاد عدد العاملين في قطاع الخدمات على ربع القوى العاملة (٢٨ في المائة) ويعمل ما يزيد على ثلث هذه النسبة في الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة. ويعمل في قطاع تجارة التجزئة ٢٠ في المائة من القوى العاملة في حين يعمل ٩ في المائة في قطاع النقل

والمنافع العامة. ويعمل في قطاع البناء ٧ في المائة من اليد العاملة، بينما يضم القطاع المالي ٤ في المائة. أما العمالة فيما تبقى من القطاع الخاص، فتتصل بتجارة الجملة (٣,٣المائة)، والصناعة التحويلية (٢,٦ في المائة)، والزراعة (أقل من ١ في المائة).

٦٦ - وينتمي بعض العمال إلى نقابات عمالية مقرها في الولايات المتحدة، منها الاتحاد الأمريكي للموظفين الحكوميين والاتحاد الأمريكي لعمال البريد. وفي عام ١٩٩١، كان ٠٠٠ ٤ عامل من ٨٣٠ ٦٥ عاملا ينتمون إلى نقابات[٥٩]. ولم يتم العثور على أرقام أحدث بشأن العضوية في النقابات.

٢ - الخدمة العامة

٦٧ - في عام ٢٠٠٠، اتخذت كل من حكومة غوام والحكومة الاتحادية في غوام تدابير لتخفيض حجمها. ونفذت حكومة غوام برنامجا لتسريح الموظفين مقابل مبالغ نقدية وللتقاعد المبكر، في حين بدأت الحكومة الاتحادية تستعين بمتعاقدين خارجيين ينتمون إلى القطاع الخاص للاضطلاع ببعض المهام. ونتيجة لذلك، انخفضت العمالة لدى حكومة غوام بنسبة ٧,٢ في المائة، أي من ٥٤٠ ١٣ وظيفة إلى ٥٦٠ ١٢ وظيفة في السنة المالية ٢٠٠٠. وانخفض عدد الوظائف في القطاع الاتحادي بنسبة ٣٠ في المائة إذ انخفض من ٥٣٠ ٤ وظيفة إلى ١٧٠ ٣ وظيفة في الفترة نفسها. ويوفر القطاع الحكومي حاليا ما يزيد بقدر ضئيل على ٢٦ في المائة من إجمالي عمالة المدنيين. وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٩، بلغ متوسط حصة القطاع الحكومي ٣٠,٠ في المائة[٦٠]. وفي عام ٢٠٠١ ازداد عدد المدرجين في كشف مرتبات حكومة غوام بـ ١٤٠ موظفا وازداد عدد المدرجين في كشف المرتبات الحكومة الاتحادية بـ ٣٠ موظفا[٦١].

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٠، نشأت مشكلة بسبب الاستعانة بشركة خاصة كمصدر خارجي لأداء بعض الأعمال للقوات البحرية للولايات المتحدة. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٠، مُنحت شركة ريتون Raytheon للدفاع عقد قيمته ٣٢٨,٤ مليون دولار لتوفير الدعم لعمليات القواعد العسكرية في المرافق التابعة لبحرية الولايات المتحدة في غوام (بما في ذلك الإدارة والصيانة، والإمداد، وعمليات المرافئ، وتحميل المعدات الحربية، إلخ). وقد منح العمال الاتحاديون المتعاقدون الذين كانوا يضطلعون بتلك المهام "الحق في رفض العرض الأول" فيما يتعلق بالأعمال المقرر القيام بها بموجب العقد المبرم مع شركة ريتون. ووفقا لعضو الكونغرس أندروود، كانت معدلات الأجور التي عرضتها شركة ريتون أقل بكثير من المعدلات المعروضة من قِبَل وزارة الدفاع. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، دعا السيد أندروود، مع ٢٨ عضوا آخرين في مجلس النواب، إلى وقف تنفيذ العقد المبرم مع شركة ريتون إلى أن يُعاد النظر في مسألة الأجور. نتيجة لذلك، اضطلعت وزارة العمل بالولايات المتحدة بدراسة استقصائية جديدة انتهت إلى أن شركة ريتون استندت في تحديد الأجور إلى جداول أجور عفا عليها الزمن. وبالتالي، أصدرت الوزارة جداول حديثة أدت إلى زيادة الأجور بالنسبة لكل فئة تقريبا من فئات الأعمال المعروضة على مصادر خارجية القيام بها[٦٢].

جيم - التعليم

٦٩ - لدى غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام، وكلية غوام المحلية، وأربع مدارس ثانوية، وسبع مدارس متوسطة، و ٢٧ مدرسة ابتدائية. ويشمل النظام الخاص كليتين للتجارة، وخمس مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية. ومعظم هذه المدارس تابعة للطائفتين الدينيتين الكاثوليكية

الرومانية والبروتستانتية. وسيسمح مشروع قانون جديد هو ''قانون المدارس في غوام'' بإنشاء مدارس خاصة مستقلة عن وزارة التعليم. ووفقا لمشروع القانون، فإذا نقل طالب من مدرسة حكومية إلى مدرسة خاصة، تحول ٩٠ في المائة من الأموال الحكومية التي أنفقت على هذا الطالب إلى المدرسة الخاصة[٦٣].

٧٠ - وتمنح جامعة غوام درجة الماجستير في ثمانية مواضيع؛ وهي تدير مختبرا للبحوث البحرية، ولديها مجموعة واسعة من الوثائق والمواد التاريخية المتعلقة بالمحيط الهادئ وميكرونيزيا في مركز الأبحاث لمنطقة ميكرونيزيا. ووضعت الرابطة الغربية للمدارس والكليات جامعة غوام تحت الاختبار الأكاديمي في تموز/يوليه عام ٢٠٠٠. وتبين أن الجامعة لا تملك مرافق مكتبية كافية ولا أموال كافية. وأوصت الرابطة الغربية للمدارس والكليات بأن تطلب الجامعة مزيدا من الأموال من الهيئة التشريعية وأن تعد خطة مالية. ويتوقع أن يقوم فريق تابع للرابطة بزيارة الجامعة في ربيع عام ٢٠٠٢ لاستعراض الخطوات التي تم اتخاذها لمعالجة مسألة الاعتماد ومسائل أخرى. وإذا فقدت جامعة هذا الاعتماد فإن شهاداتها تقل قيمتها وتفقد كذلك المنح الدراسية الاتحادية. وبعد فترة طويلة تخللتها أزمة في القيادة، تم اختيار رئيس جديد على رأس المنظمة. ويخطط رئيس الجامعة الجديد السيد هارولد ألن للاتصال بأصحاب الأعمال والحكومة لجمع الأموال اللازمة للجامعة[٦٤].

٧١ - ووفقا لأحدث الإحصاءات المتاحة من وزارة التربية، بلغ مجموع عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس (العامة والخاصة، ولكن باستثناء كلية غوام المحلية) ٤٠٥ ٣٩ تلاميذ، منهم ٠٣٤ ٥ تلميذا ملتحقا بالمدارس الخاصة في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩. وفي الفترة نفسها، بلغ عدد المدرسين في المدارس العامة ٠٧٣ ٢ مدرسا. وفي عام ١٩٩٩، تخرج ٧٤١ ١ تلميذا من المدارس الثانوية، مما أدى إلى استمرار الاتجاه نحو زيادة مطردة في عدد الخريجين منذ العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥. وفي الفترة نفسها، بلغ عدد الطلاب الملتحقين بجامعة غوام على أساس التفرغ ٣٥٨ ٢ طالبا، وذلك من مجموع عدد الطلاب الملتحقين البالغ ٧٨٤ ٣ طالبا. والتحق بالجامعة أيضا ٢٦٥ طالبا من الأقاليم التي كانت مشمولة في السابق بالوصاية من قِبَل الولايات المتحدة (وكانت الأغلبية من بالاو وجزر تركس). وبلغت ميزانية غوام التشغيلية المخصصة للتعليم ١٦٥ مليون دولار في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ (حوالي ٠٠٠ ٥ دولار لكل طالب).

دال - الصحة العامة

٧٢ - وفقا لمنظمة الصحة العالمية[٦٥]، يتمتع شعب غوام بصحة جيدة. كما أن معدلات وفيات الرضع ووفيات الأمومة منخفضة. وتتم جميع الولادات تقريبا في محيط طبي، وتفيد معظم الحوامل من الرعاية قبل الولادة التي يوفرها لهن خلال فترة الحمل عامل متدرب من العاملين بالرعاية الصحية. أما الأمراض التي تسهم في زيادة معدلات الاعتلال والوفيات، فلها علاقة عموما بأسلوب الحياة.

٧٣ - وأفادت تقارير صادرة في آذار/مارس ٢٠٠٠ عن مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض بوجود ٤٢ شخصا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و ٢٤ مصابين بالإيدز. وقد ازدادت نسبة حالات الإصابة بالإيدز بين ١٩٩٨/١٩٩٩ و ٢٠٠٠/١٩٩٩ من ٤,٧ في المائة لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد إلى ١١,٨ في المائة لكل ٠٠٠ ١٠٠[٦٦].

٧٤ - وفي غوام مستشفى يضم ١٩٢ سريرا، هو مستشفى غوام التذكاري، ومستشفى آخر تابع للقوات البحرية للولايات المتحدة يوفر الخدمات الطبية للأفراد العسكريين ومعاليهم. وفي منتصف التسعينات، كان هناك قرابة ١٤٠ طبيبا و٣٠ طبيب أسنان في غوام. ووفقا لمنظمة الصحة

العالمية[٦٧]، أثر انخفاض في الموارد البشرية والمالية بشدة في نظام الصحة في غوام. وفضلا عن ذلك، أدى تطبيق برامج التقاعد المبكر إلى انخفاض في عدد العمال الصحيين ذوي الخبرة.

٧٥ - وتنطبق على غوام البرامج الاتحادية التي تقرها وزارة الصحة والخدمات الإنسانية للولايات المتحدة. وشارك ممثلو جميع الأقاليم التابعة للولايات المتحدة (بورتوريكو، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وساموا الأمريكية، وغوام)، الذين لا يتمتعون بحق التصويت، في تقديم تشريع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لتعديل نسبة المدفوعات الاتحادية إلى المدفوعات المحلية لبرنامج مديكيد في الأقاليم. ففي الوقت الحالي، يجب أن تدفع حكومات الأقاليم ٥٠ في المائة من تكاليف برنامج ميديكيد في حين تدفع الحكومة الاتحادية نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية. غير أن نسبة المدفوعات الاتحادية إلى المدفوعات المحلية في أفقر الولايات في الولايات المتحدة هي ٧٥ إلى ٢٥ في المائة. ويطلب ممثلو الأقاليم أن تطبق نسبة الـ ٧٥ إلى ٢٥ في المائة على أقاليمهم لأن دخل الفرد في الأقاليم الأربعة هو دون دخل الفرد في أفقر الولايات. ومن شأن مشروع القانون أن يلغي أيضا الحدود القصوى المفروضة على ما ينفقه برنامج مديكيد. ونظرا إلى أن الحد الأقصى من النفقات الاتحادية على برنامج ميديكيد يبلغ ٥,٤ ملايين دولار فإن ذلك يجعل من الصعب أكثر فأكثر على حكومة غوام أن تقدم مبلغا مماثلا لهذا المبلغ المطلوب. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن نسبة المساهمة الاتحادية إلى المساهمة المحلية خلال السنتين الماليتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حددت بـ ٥٠ إلى ٥٠.

٧٦ - ووفقا لإحصاءات إدارة تمويل الرعاية الصحية، بلغ الإنفاق على برنامج ميديكيد في غوام في عام ٢٠٠٠ ما قدره ١٠,٩ ملايين دولار، أي أقل بقليل من الحد الأقصى الذي بلغه في عام ١٩٩٦ والمقدر بـ ١١,٠ مليون دولار، لكنه زاد عن مستواه الذي بلغ في عام ١٩٩٩ والمقدر بـ ٩,٣ ملايين دولار[٦٩].

هاء - الإسكان

٧٧ - من الأراضي التي أعادها جيش الولايات المتحدة إلى حكومة غوام ما هو معروف باسم ''أراضي التاج''، وهي تضم ست وحدات للمبيت و ٣٦٠ وحدة سكنية. ووفقا لما جاء على لسان الحاكم، يجري تحويل هذه الوحدات إلى مشاريع سكنية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط[٧٠].

واو - الهجرة

٧٨ - من أهم القضايا المثارة في إطار العلاقات القائمة بين الحكومة الاتحادية وغوام، الهجرة من دول الارتباط الحر، وهي جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو. وقد أجاز اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٥، الذي أنشأ العلاقة بين الولايات المتحدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، بالهجرة غير المقيدة من هذين البلدين الجزريين في المحيط الهادئ إلى الأقاليم والممتلكات التابعة للولايات المتحدة. وقد مكن هذا مواطني البلدين من دخول غوام ومزاولة المهن بصورة قانونية باعتبارهم أجانب غير مهاجرين[٧١]. واستقر هؤلاء المهاجرون وأطفالهم الأمريكيون بحكم المولد في غوام وهاواي وجزر ماريانا الشمالية. وشكل هذا ضغطا على موارد الدول والأقاليم المستقبلة لهم.

٧٩ - ولرد تكاليف توفير الخدمات الحكومية للمهاجرين الإقليميين لغوام وبقية أقاليم اتفاق الارتباط الحر أصدرت الحكومة الفيدرالية تمويل تأثير اتفاق الارتباط الحر. ففي عام ٢٠٠١، حصلت غوام على مبلغ ٩,٥٨ ملايين دولار وستحصل في عام ٢٠٠٢ على مبلغ ٦,٣٨ ملايين دولار

من الحكومة الفيدرالية تعويضا لها عن التكاليف التي تكبدتها نتيجة للهجرة غير المنظمة من ميكرونيزيا[٧٢].

٨٠ - وفضلا عن ذلك، فإن سياسات الهجرة المطبقة حاليا على غوام أدت إلى زيادة كبيرة في الهجرة إلى غوام من بلدان مثل الفلبين بوجه خاص. ويشير تعداد عام ٢٠٠٠ إلى أنه في حين بلغ عدد الشامورو ٢٤٣ ٦٥ نسمة فإن السكان من غير الشامورو بلغ عددهم ٧٩٨ ٨٦ نسمة.

٨١ - ولدى غوام أيضا برنامج خاص للإعفاء من تأشيرات الدخول تشجيعا للسياحة. فوفقا لهذا البرنامج، لا يحتاج مواطنو بعض البلدان الأجنبية إلى تقديم طلب للحصول على تأشيرة لدخول غوام قبل زيارتها، علما بأن هذا لا يسري إلا على غوام لا على بقية الولايات المتحدة. غير أن وصول حوالي ٧٠٠ شخص من ميانمار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ قد حمل دائرة شؤون الهجرة والتجنس إلى وقف العمل بهذا البرنامج بالنسبة لمواطني ميانمار، وذلك بناء على طلب حاكم غوام. إذ أن مواطني ميانمار كانوا يصلون إلى غوام ويلتمسون على الفور اللجوء السياسي إلى الولايات المتحدة، مما يتناقض مع الغرض من برنامج الإعفاء[٧٣].

زاي - قضايا حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة

٨٢ - تتركز مسألة حقوق الإنسان في غوام أساسا على حقوق السكان الأصليين. فقد كشف تعداد السكان لعام ١٩٩٠ أن ما يزيد على نصف سكان غوام هم من المهاجرين. وكان من آثار عملية الهجرة الكبيرة التي تمت مؤخرا إلى الإقليم، أن أشعرت أهل الشامورو بأنهم شعب له حقوق خاصة يتعين حمايتها في إطار الوضع الذي لغوام كإقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي وبأنهم من السكان الأصليين. وقد أدى ذلك، بدوره، إلى نشوء خلاف مع الولايات المتحدة بشأن موقفها إزاء مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين. وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت الهيئة التشريعية الثالثة والعشرون لغوام القرار 469(LS) الذي ينص على أن شعب غوام لا يدعم أو يؤيد موقف الولايات المتحدة إزاء مشروع الإعلان وطلبت إلى الولايات المتحدة إجراء مشاورة شرعية مع السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ. ووفقا لما أدلى به حاكم غوام وعضو الكونغرس من بيانات، فإن محور الخلافات يدور حول عدم إقرار الولايات المتحدة بأن الحقوق الجماعية تختلف عن الحقوق الفردية (علما بأن الحقوق الفردية مكفولة بالفعل بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وعدم إقرارها على وجه الخصوص للسكان الأصليين بحقهم الجماعي في تقرير مصيرهم[٧٤].

٨٣ - إن مسألة الإقرار بهوية مستقلة لشعب الشامورو تتعارض مع مسألة تقرير المصير الواردة في قانون الكومنولث وقوانين غوام التي تنص على القيام بعملية تستهدف تحديد مدى تفضيل خيار إنهاء الاستعمار (انظر الفقرات ١٢-١٦ أعلاه). ويضع قانون الكومنولث والقوانين المشار إليها أعلاه شروطا (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) بشأن الأهلية للتصويت تتطابق مع افتراض الولايات المتحدة بأن غوام تتمتع بالسيادة. وتعارض الولايات المتحدة فرض أي قيود على أهلية المشاركة في عملية تقرير المصير في غوام بحجة أن الحق في تقرير المصير هو حق يجب أن يمارسه جميع سكان غوام وأن فرض أي قيود من شأنه أن يمثل انتهاكا لحق المساواة في المعاملة أمام القانون، وهو حق يكفله دستور الولايات المتحدة. فبموجب قانون الولايات المتحدة، فإن شرط المساواة في الحماية يسري على أي مواطن من مواطني الولايات المتحدة يقيم في غوام لمدة ٣٠ يوما.

ثامنا - البيئة

٨٤ - لا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية تتعلق باحتلال الولاية المتحدة الأمريكية لها خلال الحرب العالمية الثانية.

(انظر A/AC.109/2001/4، الفقرة ٨٣). وفي عام ٢٠٠١، كشفت مقالات صحفية عن أنباء تفيد بتسمم السمك الذي تم صيده من المياه الواقعة بالقرب من موقع ردم النفايات القديمة التابع للبحرية في أوروتي بوينت بكميات كبيرة من مركبات ثنائية الفينيل المتعددة الكلورات. وأشير على الأهالي بعدم أكل الأسماك التي تم صيدها من المياه الملوثة لأن مواد مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلورات ربما تسبب مجموعة منوعة كبيرة من المشاكل الصحية الخطيرة. وأخذ المسؤولون عينات من الأسماك لتحديد مدى تلوثها بالمركبات ثنائية الفينيل المتعددة الكلورات ومعرفة مصدر أو مصادر التلوث. وتقوم أيضا البحرية بالبحث في المخاطر الصحية التي يمكن أن يتعرض لها سكان المنطقة القريبة إذا هم تناولوا الأسماك الملوثة. ولم تنشر النتائج حتى وقت كتابة هذا التقرير[٧٥]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وافقت البحرية على دفع غرامات قيمتها ٠٠٠ ٤٢ دولار وأنفقت مبلغ ٠٠٠ ٣٨٠ دولار لتحسين إدارة النفايات، بعد أن أثبتت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية أن مركز الأشغال العامة التابع للبحرية لم يعالج النفايات الخطيرة على الوجه الصحيح في عام ٢٠٠٠[٧٦].

٨٥ - وفي عام ٢٠٠١ تم اتخاذ إجراء هام لتطهير المناطق الملوثة بمركبات ثنائية الفينيل المتعددة الكلورات في غوام عندما وافقت وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على قانون يسمح بشحن المواد الملوثة من غوام وسائر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى الولايات المتحدة للتخلص منها[٧٧]. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى ذلك الوقت تحظر استيراد المواد الملوثة بمركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلورات من غوام وسائر الأقاليم التابعة للولايات المتحدة الواقعة خارج منطقة جمارك الولايات المتحدة. وحال ذلك بالفعل دون قيام وزارة الدفاع بإعادة المواد الملوثة إلى الولايات المتحدة للتخلص منها على الوجه الوجه الصحيح.

تاسعا - العلاقات مع المنظمات/الكيانات الدولية

ألف - منظومة الأمم المتحدة

٨٦ - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بمشاريع تدريبية في غوام. وعلاوة على ذلك، تشترك غوام في المؤتمرات الرفيعة المستوى المتعددة الأطراف والمعنية بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط منطقة المحيط الهادئ، والتي نشأت عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات ذات الصلة.

باء - المنظمات/الكيانات الإقليمية

٨٧ - كانت غوام عضوا في مجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، الذي مقره هونولولو والذي يعمل أساسا على تعزيز التنمية الاقتصادية لساموا الأمريكية، وغوام، وهاواي، وجزر ماريانا الشمالية. وكان يتألف مجلس إدارته من حكام غوام وجزر ماريانا الشمالية وساموا الأمريكية. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تم حل مجلس تنمية حوض المحيط الهادئ من أجل صياغة ميثاق جديد وقوانين داخلية جديدة. وتعرض المجلس لمشاكل مالية عندما انسحبت هاواي منه في عام ١٩٩٩[٧٨].

٨٨ - وغوام عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، وهي منظمة تضم ٢٧ عضوا وتقوم أساسا بتوفير المشورة والمساعدة والتدريب في المجال التقني وبإجراء البحوث لتعزيز التنمية في البلدان الأعضاء فيها.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٨٩ - قال حاكم غوام، كارل غوتيريز، في بيان أدلى به في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في

هافانا، كوبا، من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١، قال إن قيادة جوليان خونتي، وزير خارجية سانت لوسيا ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة تأتي في فترة حاسمة بالنسبة للأقاليم التي لا تزال على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإن هذه الأقاليم مستعدة للتعاون مع رئيس اللجنة الخاصة للمضي قدما في سبيل تحقيق الحكم الذاتي. وتقدم أيضا بالشكر إلى بيتر دونيجي ممثل بابوا غينيا الجديدة لجهوده المتواصلة من أجل إقامة حوار هام بشأن مسألة مركز الأقاليم، واهتمامه بحالة غوام وزيارته الجزيرة في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن أمله في أن تبدأ المناقشات بشأن مسألة غوام كما بدأت في حالة ساموا الأمريكية.

٩٠ - وذكر حاكم غوام أنه في الوقت الذي يبدأ فيه عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني لإزالة الاستعمار، فإنه على يقين من أن الشعوب في جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي توافق على أنه ليس هناك بديل لآرائها عندما يتعلق الأمر بتقرير مستقبلها. وقال إن الحكم الذاتي يجب أن يكون هو هدف جميع الجهود الرامية إلى إخراج أي إقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأوضح أن الخروج من هذه القائمة دون تحقيق الحكم الذاتي الكامل معناه ببساطة الدفع بهذه المسألة، مسألة الحكم الذاتي، إلى الأجيال في المستقبل. وأضاف قائلا إن سكان غوام هم أمريكيون وأنهم يعتبرون جنسيتهم الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية في غوام جزأين لا يتجزآن من حياتهم. وهدفهم هو تعزيز مشاركتهم في علاقتهم مع الولايات المتحدة ليكون لهم تأثير أكبر في وضع القوانين والقواعد والأنظمة التي تنظم حياتهم. وأعرب عن أسفه لأن دستور الولايات المتحدة لم تراع فيه عند وضعه الجزر الأمريكية الصغيرة. وقال إنه يقف أمام الحلقة الدراسية بوصفه أمريكيا فخورا أنقذه جندي أمريكي من ويلات الحرب وأخرجه من إحدى المعسكرات وإنه ليس هناك شيء يمكن أن يمحو من ذاكرته وروحه الحرية الحقيقية التي تمثلها الولايات المتحدة.

٩١ - وتابع قائلا إن سكان غوام يرغبون فقط في أن يبلغوا إلى أمثالهم من الأمريكيين رغبتهم في المزيد من المشاركة الفعالة وأنهم سيواصلون حمل هذه الرسالة إلى حكومة الولايات المتحدة. وقال إن غوام تؤيد النشاط العسكري الإقليمي للولايات المتحدة في الإقليم وإن تأييد سكان غوام لهذا النشاط نابع من تجربتهم الخاصة إذ أنهم يعلمون مغزى التعرض للخطر وأنهم ينعمون بالأمن والحماية لكونهم جزءا من الولايات المتحدة. بيد أن التأثير العسكري للولايات المتحدة على اقتصاد غوام قد انخفض كثيرا خلال العقد الماضي إذ انخفض عدد الموظفين المدنيين والذي كان يزيد على ٠٠٠ ٨ موظف في عام ١٩٩٢ إلى أقل من ٠٠٠ ٢ في الوقت الراهن. وترك ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ من سكان الشامورو موطنهم في غوام بسبب النتائج غير المباشرة لهذه التغيرات.

٩٢ - واختتم حاكم غوام بيانه بحث اللجنة الخاصة على المحافظة على التكافؤ بين كبريات الدول في العالم وأصغر الولايات القضائية في العالم. فبالمحافظة على التكافؤ تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها أقوى وتتعزز احتمال بقائها. وتقدم بالشكر إلى اللجنة الخاصة على العمل الذي أنجزته بشأن القرار الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠. وذكر أن القرار يحدد على نحو صحيح طبيعة المناقشات الجارية مع الولايات المتحدة، ويعكس بدقة إنهاء المناقشات بشأن إنشاء رابطة (كومنولث) والتوجيهات المتعلقة بالتصويت على إنهاء الاستعمار في إطار قانون غوام. وذكر أن هذه التوضيحات هامة كما أعرب عن تقديره لإقرار الجمعية العامة لهذه التغيرات.

باء – موقف السلطة القائمة بالإدارة

٩٣ – قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في بيان أدلى به في الجلسة ٨٢ التي عقدتها الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (انظر A/56/PV.82) إن بلده يؤيد تماما البلدان التي تقرر الاستقلال وهو فخور بالتعاون معها على أساس التساوي والسيادة. وبالنسبة للأقاليم التي لم تقرر الاستقلال فإن الولايات المتحدة تدعم كذلك حق الشعوب في تلك الأقاليم في التمتع بحكم ذاتي كامل إذا ما قررت ذلك. وكرر تأكيد احترام الولايات المتحدة لحقوق هذه الشعوب، والتي تشمل خياري الاندماج والارتباط الحر. ونظرا للتنوع الكبير في السكان والأماكن والظروف السياسية القائمة في العالم، فإن الولايات المتحدة تعتقد أنه لا ينبغي تطبيق معيار وحيد في مجال إنهاء الاستعمار على كل إقليم وأنها تدعو جميع الدول الأعضاء على احترام خيارات سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٩٤ – وذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة لا يسعها أن تؤيد مشروع القرار بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال إن مشروع القرار يطبق بصورة غير عادلة معيارا وحيدا وضيقا فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. وقال أيضا إن بلده يشكك في انطباق مفهوم ”غير المتمتع بالحكم الذاتي“ على الأقاليم القادرة على أن تسن دستورا خاصا بها وأن تنتخب مسؤوليها الحكوميين، وأن تكون ممثلة في واشنطن العاصمة وأن تختار مسارا اقتصاديا خاصا بها. وقال علاوة على ذلك إن الولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على ما انطوى عليه مشروع القرار من أن مجرد وجود أنشطة وقواعد عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يمس بحقوق ومصالح شعوب تلك الأقاليم. وذكر في خاتمة بيانه أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤيد كلاما يخل بالحق السيادي للولايات المتحدة الأمريكية.

٩٥ – ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن موقف السلطة القائمة بالإدارة إزاء مقترح غوام الخاص بالكمنولث في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2000/6، الفقرتان ١٠١ و ١٠٢).

جيم – نظر الأمم المتحدة في المسألة

٩٦ – في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٥٦/٧٢ باء، الذي يتعلق الجزء السادس منه بغوام.

الحواشي

(١) استمدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة، بما في ذلك من مواقع على شبكة الإنترنت.

(٢) صحيفة Pacific Daily News، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٣) المركز الوطني للإحصاءات الصحية (www.cdc.gov).

(٤) وزارة الداخلية، مكتب شؤون الجزر، صحيفة الوقائع، ١٩٩٨.

(٥) صحيفة Pacific Daily News، ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٦) ”Governing Guam Before and After the War“، لجنة تنسيق عملية التثقيف المتعلقة بالمركز السياسي لغوام، أغانا، غوام، ١٩٩٤، الصفحة ١٣٧ من النص الانكليزي.

(٧) صحيفة Pacific Daily News، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٨) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس أندروود، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٩) المرجع نفسه، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

(١٠) Pacific Islands Report، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١١) صحيفة Pacific Daily News، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٢) ”خطاب حالة الجزيرة“، كارل ت. س. غوتيريز، حاكم غوام، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٣) صحيفة Pacific Daily News، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٤) المرجع نفسه، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٥) "Guam", Encarta Online Deluxe (www.encarta.com.au).

(١٦) صحيفة Pacific Daily News، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(١٧) المرجع نفسه، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١٨) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(١٩) "Guam Annual Economic Review, 1998-1999"، وزارة التجارة بغوام، تيان؛ ص ٤١ من النص الانكليزي.

(٢٠) صحيفة Pacific Daily News، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٢١) "خطاب حالة الجزيرة"، كارل ت. س. غوتيريز، حاكم غوام، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(٢٣) "خطاب حالة الجزيرة"، كارل ت. س. غوتيريز، حاكم غوام، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٤) تشير جميع اقتباسات وزارة التجارة إلى الإحصاءات المجمعة في موقع الوزارة على الشبكة (www.admin.gov.gu/commerce).

(٢٥) صحيفة Pacific Daily News، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٦) المرجع نفسه، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(٢٧) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس أندوود، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٢٨) صحيفة Pacific Daily News، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٢٩) "Developing Guam"، تقرير الربع الثاني لعام ٢٠٠١، المجلد ٢، العدد ٢، هيئة غوام للتنمية الاقتصادية ٢٠٠١.

(٣٠) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٣١) "خطاب حالة الجزيرة"، كارل ت. س. غوتيريز، حاكم غوام، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) صحيفة Pacific Daily News، ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

(٣٦) "Developing Guam"، هيئة غوام للتنمية الاقتصادية، تقرير الفصل الثالث لعام ٢٠٠٠، المجلد الأول، الإصدار رقم ٣.

(٣٧) بيان أدلى به نائب مساعد وزير السياسات والشؤون الدولية، بوزارة الداخلية للولايات المتحدة أمام لجنة الموارد التابعة لمجلس النواب في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(٣٨) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس اندروود، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٣٩) "خطاب حالة الجزيرة"، كارل ت. س. غوتيريز، حاكم غوام، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤٠) صحيفة Pacific Daily News، ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٤١) المرجع نفسه، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٤٢) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٤٣) www.fcc.gov.

(٤٤) http://www.privatize.gtaguam.com.

(٤٥) صحيفة Pacific Daily News، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٤٦) المرجع نفسه، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٤٧) المرجع نفسه، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٤٨) صحيفة Pacific Daily News، ٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٤٩) المرجع نفسه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(٥٠) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٥١) صحيفة Pacific Daily News، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٥٢) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس اندروود، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٥٣) Pacific Island Report، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٥٤) صحيفة Pacific Daily News، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١.

(٥٥) Food and Nutrition Service، الموقع على الشبكة (www.fns.usda.gov/pd/fspmain.htm).

(٥٦) The Administration for Chidren and Families، الموقع على الشبكة (www.acf.dhhs.gov).

(٥٧) Pacific Island Report، ٧ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٥٨) صحيفة Pacific Daily News، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٥٩) "United States External Territories: Guam" The Europa World Year Book 2000، الطبعة الحادية والأربعون، المجلد الثاني.

(٦٠) بنك هواي، التقرير الاقتصادي عن غوام، آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٦١) صحيفة Pacific Daily News، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

(٦٢) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس أندروود، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(٦٣) صحيفة Pacific Daily News، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٦٤) المرجع نفسه، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٦٥) www.wpro.who.int country profiles, Guam.

(٦٦) www.cdc.gov/hiv/stats/hasr1201/table1.htm and table2.htm.

(٦٧) www.wpro.who.int, country profiles, Guam.

(٦٨) مراكز خدمات ميديكير ومديكيد، الموقع على الشبكة (www.cms.hhs.gov).

(٦٩) المرجع نفسه.

(٧٠) "خطاب حالة الجزيرة"، كارل ت. س. غوتيرز، حاكم غوام، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٧١) وزارة الداخلية للولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر، تقرير عن حالة الجزر، ١٩٩٩، الفصل ٤.

(٧٢) نشرة إخبارية، عضو الكونغرس اندروود، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٧٣) تقرير وكالة الأنباء الفرنسية، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٧٤) بيان أدلى به الحاكم غوتيرز خلال المشاورات التي أدارتها الولايات المتحدة مع السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٧٥) صحيفة Pacific Daily News، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٧٦) المرجع نفسه، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٧٧) Pacific Island Report، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٧٨) المرجع نفسه، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.